برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٤ - ١٩٩٨/٢/٦

مخططات الاستراتيجية القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/7
8 December 1997
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الجمهورية الدومينيكية

الموجز

تحتل الجمهورية الدومينيكية المرتبة السابعة والثمانين من بين ١٧٤ بلدا في تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. وهي من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فدخل الفرد فيها يبلغ ٤٦٠ ١ دولارا، والرقم الدليلي للتنمية البشرية هو ٠,٧٠١، وعدد سكانها ٧,٨ مليون نسمة (١٩٩٥). وأدت الصعوبات الاقتصادية الهيكلية وتخبط السياسات إلى انخفاض الأحوال المعيشية لجزء كبير من السكان. فالجمهورية الدومينيكية تمثل مجتمعا يتفاوت فيه توزيع الدخل، ويرتفع فيه عدد الفقراء والفقراء المدقعين، مع تدهور ملحوظ في البيئة. والأحوال المعيشية في مناطق الحدود مع هايتي والأحياء العشوائية أسوأ منها في باقي أنحاء البلاد. وقد انخفض نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في السنوات العشرين الأخيرة، مما زاد من الطلب على الأغذية، وهو الطلب الذي تتم تلبيته بالاستيراد من الخارج. وتتضح الأهمية البالغة لذلك عندما نأخذ في الحسبان أن أفقر ٢٠ في المائة من السكان ينفقون أكثر من ٦٠ في المائة من دخلهم على الطعام. كما أن تدهور البيئة تسبب في زيادة معدلات المرض والوفاة بين الأطفال الرضع، بل إن هذه المعدلات وصلت إلى مستويات خطيرة في المناطق الفقيرة من البلاد. وقد وضعت الحكومة التي تولت الحكم في عام ١٩٩٦ من بين أهدافها مكافحة الفقر وتحسين قدرة الفقراء على الحصول على دخل. وتتفق استراتيجية التعاون التي وضعها **البرنامج** للسنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢ مع خطط الحكومة. وتشمل هذه الاستراتيجية أنشطة للغذاء مقابل العمل، ودعم الأطفال الرضع والأطفال قبل سن المدرسة ومن هم في سن الدراسة، ودعم إصلاح البيئة. وسوف تحشد هذه الاستراتيجية الموارد البشرية في أكثر الأحياء فقرا، مع تيسير حصولهم في نفس الوقت على الأصول الإنتاجية والاجتماعية. وستتبع هذه الاستراتيجية أساليب لتنظيم المجتمعات المحلية تسمح للسكان باستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها. وسوف يترجم ذلك إلى زيادة مستمرة في دخل الفقراء الجوعى. والمستفيدون من ذلك هم الفلاحون الفقراء - وبخاصة النساء في المناطق الريفية - ممن يعيشون في المناطق العشوائية، بالإضافة إلى الأطفال دون سن المدرسة. وسيقدم **البرنامج** تعاونه في إطار البرامج التي يتم تنسيقها مع الجهات الدولية المانحة الأخرى، وبخاصة المنظمات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة**. ومن المنتظر أن يحصل البرنامج القطري على ٧,٥ مليون دولار، على أساس ١,٥ مليون دولار سنويا من موارد **البرنامج**، وربما تأتي موارد أخرى من الأموال الحكومية والجهات المانحة الخارجية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: J. Conway رقم الهاتف: 6513-2207

منسق عمليات الجمهورية الدومينيكية: R.I. Antolin رقم الهاتف: 6513-2368

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- الجمهورية الدومينيكية بلد صغير (٠٠٠ ٤٨ كيلومتر مربع) يتقاسم جزيرة هسبانيولا مع جمهورية هاييتي. ويبلغ عدد سكانها ٧,٨ مليون نسمة، ودخل الفرد فيها ١ ٠٦٤ دولارا[١] في السنة (١٩٩٥)، والرقم الدليلي للتنمية البشرية هو ٠,٧٠١، تحتل به الجمهورية الدومينيكية المرتبة السابعة والثمانين من بين ١٧٤ بلدا في تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. وفي ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ حدث تغيير هيكلي في اقتصاد البلاد، اتسم بزيادة السياحة والتوسع في مناطق الأسواق الحرة. وكان ذلك هو المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، وأحدث بالفعل قدرا من الرواج الاقتصادي. فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يتراوح بين ١١ في المائة في السبعينات وناقص ٥ في المائة في أواخر الثمانينات، ليعاود الارتفاع في التسعينات إلى ٧ في المائة على الأكثر. وقد أعلنت الحكومة أن الحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للسكان يأتيان من بين أولوياتها الرئيسية.

انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

٢- تسببت سياسة الاستثمارات العامة الضخمة في ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠ في حدوث تضخم سريع، وصلت نسبته إلى ٨٠ في المائة. وقد أدى ذلك إلى تآكل دخول القطاعات الفقيرة من السكان، ليزيد بذلك عدد الفقراء المدقعين، ويتزايد التفاوت في توزيع الدخل. وفي عام ١٩٩٠، بدأت الحكومة برنامجا صارما للاستقرار الاقتصادي، صحبه عدد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي استهدفت خلق ظروف مواتية للنمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة، والنهوض بالإنتاج، وزيادة المنافسة. وأثناء المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ اتخذت الحكومة الدومينيكية سلسلة من المبادرات في المجال الاجتماعي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان. واشتملت تلك المبادرات على إصلاح التعليم، وتحديث النظام الصحي في البلاد، وإقامة صندوق اجتماعي.

٣- وطوال الفترة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦، حققت الجمهورية الدومينيكية معدلات نمو اقتصادي بنسبة ٤,٧ في المائة في المتوسط، بينما كان معدل نمو السكان ١,٨ في المائة. وتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة تصدير الخدمات (مناطق الأسواق الحرة والسياحة) والطفرة في قطاع الاتصالات، وسياسة استثمارات عامة نشطة. كما أن تحويلات الأسر الدومينيكية التي تعيش خارج البلاد كانت تشكل دعما اقتصاديا مهما. وفي تلك الفترة انخفض التضخم إلى ٧,٢ في المائة.

٤- ولكن النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار الأسعار لم يستطع أن يعوض تعويضا كاملا التدهور الذي حدث في الدخل بسبب التضخم في أوقات سابقة، فالواقع أن ٥٧ في المائة من السكان مازالوا يعيشون تحت خط الفقر. كما أن السنوات الثلاثين الماضية شهدت تحولا هائلا باتجاه المدن، حتى أن ثلثي السكان يعيشون في مراكز حضرية حسب بعض التقديرات.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، مالم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يساوي ١٤ بيزو في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧.

الوضع الغذائي وانعدام الأمن الغذائي

٥- انخفضت مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عقود السنين الأخيرة من ٢٣,٦ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٥. وكان نمو الانتاج الزراعي فيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٣ يبلغ ٠,٤ في المائة سنويا في المتوسط. وتتناقض هذه البيانات مع ما حققته بلدان أمريكا اللاتينية. فليست هناك سوى دولة واحدة هي نيكاراغوا حققت أداء أقل من ذلك في نفس الفترة. وقد تسبب ضعف أداء القطاع الزراعي في انخفاض نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة ٠,٩ في المائة سنويا.

٦- وتبين الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية[١] أن سياسة الاقتصاد الزراعي طوال السنوات العشرين الماضية قد تسببت في تحول موارد ضخمة عن قطاع الزراعة إلى باقي قطاعات الاقتصاد. فسياسة الأسعار الجبرية التي كان ينفذها المعهد الوطني لتثبيت الأسعار، ثبطت الإنتاج الزراعي وأحدثت خللا في قنوات التجارة. فقد أتبعت الجمهورية الدومينيكية سياسة لحماية الإنتاج المحلي من الأغذية بالحد من الاستيراد. ولكن هذه السياسة لم تنجح في زيادة كفاءة الإنتاج المحلي من الأغذية.

٧- وملكية الأراضي في الجمهورية الدومينيكية مركزة. فالحكومة تملك ٢٢ في المائة من الأراضي الزراعية. وهناك ٣ في المائة من ملاك الأراضي يملكون ثلث مساحة الأراضي ويديرون مزارع تزيد مساحتها على ٢٠٠ هكتار، بينما هناك ١٢,٢ في المائة من مساحة الأراضي يملكها ٨١,٧ في المائة من السكان في شكل مساحات تقل كل منها عن خمسة هكتارات. والجزء الأكبر من الأغذية ينتج في هذه المساحة الصغيرة. وحدد الإصلاح الزراعي الذي طبق في السبعينات مساحة مزارع الأرز بنحو ٣١,٢٥ هكتار (٤٩٧ تاري[٢]) كحد أقصى. وأصبح أكثر من نصف إنتاج الأرز يأتي الآن من فلاحي المعهد الزراعي. وقد وزع الإصلاح الزراعي الأراضي على الفلاحين ولكنه لم يعط العاملين فيها صكوك ملكية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حماس العاملين للاستثمار في الزراعة وتحسين الإنتاجية. كما أن مصارف القطاع الخاص لم تعط الأولوية لتمويل قطاع الزراعة. والمصرف الزراعي في موقف لا يسمح له بالقيام بعملية التمويل هذه، حيث أنه يعاني منذ فترة طويلة من مشكلات نقص السيولة. وقد أرغم ذلك الحكومة على تحويل الموارد أو تقديم اعتمادات عاجلة إلى قطاع الزراعة.

٨- كما أن قطع الأشجار أضر بالبلاد. فالتقديرات تشير إلى أنه إذا استمر المعدل الحالي لقطع الأشجار (٢٥ ٠٠٠ هكتار سنويا)، فإن الجمهورية الدومينيكية ستخلو تماما من الأشجار خلال ٢٠ عاما. وقد تسبب قطع الأشجار في تآكل التربة، وانخفاض الإنتاج الزراعي. ففي حوض Ocoa انخفض إنتاج الفاصوليا بمقدار ٠,٢٦ كيلوغرام للهكتار عن كل طن من التربة المفقودة، وبنحو ٢,١ كيلو غرام من اللوبيا. كما تسبب تآكل التربة في حدوث ترسبات في الخزانات وانخفاض فترة صلاحيتها بنحو ٢٠ عاما. وقد أدى هذا بدوره إلى الإضرار بإنتاج الأغذية، وبالأخص الأرز.

٩- وتبين تطورات المؤشرات الصحية والتغذوية في عقود السنين الأخيرة أن الجمهورية الدومينيكية حققت تقدما. فقد انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع من ٧٩ في الألف من المواليد الأحياء في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ إلى ٤٣ فقط في التسعينات. وأثناء تلك الفترة زاد العمر المرتقب عند الولادة إلى ٦٣,٩ سنة للذكور وإلى ٦٨,١ للإناث، مقابل ٦٠,٣ و٦٣,٣ سنة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠. وأصبح سوء التغذية المزمن (انخفاض الوزن بالنسبة للعمر) في حدود ٢٠ في المائة، سواء بين الأطفال قبل سن المدرسة أو تلاميذ السنوات الأولى. ورغم هذه التقدم العام، فقد تضاعفت

---

[١] أنظر 1996) on Surveillance of Agricultural Price and Trade Policy in Selected Latin American Countries at the Time of Major Policy Reform, World Bank, Washington, D. C.

[٢] وحدة قياس محلية للأراضي، تساوي ٦٢٩ مترا مربعا.

حالات سوء التغذية في المناطق الريفية والأحياء العشوائية (كما يتضح من إحصاء الوزن مقابل العمر في عام ١٩٩٣). كما أن معدلات الوفاة في الأطفال دون سن الخامسة من العمر تصل إلى ٤٥ في كل ألف من المواليد الأحياء، بينما يرتفع هذا المعدل إلى أكثر من ٦٠ في مناطق الحدود. والرقم الإشاري للأمن الغذائي للأسرة في الجمهورية الدومينيكية هو ٧٧,٧ (١٩٩٠ - ١٩٩٢).

١٠- تعاني الجمهورية الدومينيكية من عجز في إنتاج الأغذية، يتجلى في اعتمادها على الواردات. ويرتفع الطلب على الواردات إلى أقصاه بالنسبة للقمح ومنتجات الألبان. كما استوردت الأرز في بعض السنوات، رغم السياسات الحمائية القوية. ويصل العجز في إنتاج الأرز إلى ٢٠ في المائة من الاستهلاك، وإلى ٣٠ في المائة بالنسبة للفاصوليا، وإلى ٦٠ في المائة بالنسبة لمنتجات الألبان[1]. كما تستورد الجمهورية الدومينيكية أيضا الدواجن، والثوم، والفول السوداني، وبعض المنتجات الأخرى.

١١- يعتبر الأرز هو المحصول الغذائي الرئيسي للسكان. فالفقراء للغاية يحصلون على ٢٨,٧ في المائة من الحصة اليومية من السعرات الحرارية من الأرز، و١٣,٦ في المائة من الزيوت، و٩ في المائة من الموز الطازج، و٦,٧ في المائة من الموز الأفريقي، و٥,٩ في المائة من السكر. ويحصلون على ٢٢,٨ في المائة من البروتين من الأرز، و٢٠ في المائة من الفاصوليا و١١,٦ في المائة من الألبان، و١٠,٨ في المائة من لحوم الدواجن. وتصل نسبة السعرات الحرارية التي يحصلون عليها إلى ٨٢,٤ في المائة من الحد الأدنى اللازم. أما في المناطق الريفية والحدودية فإن الحصة اليومية أقل من ذلك بكثير، حيث أن هذه هى المناطق التي تنخفض فيها تلبية الاحتياجات الأساسية ويشتد فيها الفقر. وفي عام ١٩٩٣ كانت واردات الأغذية تمثل ١١ في المائة من مجموع الواردات (٣٢٨ مليون دولار) أما في عام ١٩٩٦ فقد ارتفعت إلى ٢٥ في المائة (٧٩٢ مليون دولار).

١٢- ينفق ٢٠ من السكان يمثلون أشد السكان فقرا، ٦٠ في المائة من دخولهم على الطعام. ومعنى هذا أن جزءا كبيرا من السكان يستهلك الطعام بطريقة تخضع لتغيرات مفاجئة في الدخل. فالأمن الغذائي على مستوى الأسرة يتوقف على القدرة على الحصول على الطعام الذي يحتوي على قيمة غذائية ملائمة ويلبي احتياجات أشد أفراد الأسرة ضعفا.

١٣- تتحول مشكلة انعدام الأمن الغذائي إلى تدهور في الحالة الصحية والتغذوية للفرد. فهناك عجز ملموس في الجمهورية الدومينيكية في أهم العناصر المغذية الدقيقة، الأمر الذي يجعل السكان أكثر تعرضا للأمراض. فأمراض الجهاز التنفسي الحادة والإسهال منتشرة بين الأطفال، وتؤدي في أغلب الأحيان إلى وفاة الرضع منهم. كما أن سوء الأحوال البيئية هو أحد أسباب انتشار هذه الأمراض. فهناك ٤٠ في المائة من السكان لا تصل مياه الشرب إلى منازلهم، كما أن المناطق العشوائية لا تعرف خدمات منتظمة لجمع النفايات ولا خدمات الصرف الصحي. وتزداد هذه المشكلات خطورة في المناطق الريفية حيث تقل الخدمات الصحية العامة أو تنعدم. وقد أبدت الحكومة اهتمامها بخبرة **البرنامج** في أنشطة الإصحاح البيئي وإنتاج الأغذية. وطلبت السلطات الدومينيكية أن تكون السلع التي يقدمها **البرنامج** مدعمة بالعناصر الغذائية الدقيقة الضرورية مثل الحديد واليود، التي تفتقر إليها الأطعمة اليومية للأسر الفقيرة.

١٤- ترتفع درجة سوء التغذية في مناطق الحدود مع هاييتي وفي المناطق المعزولة، عنها في باقي أنحاء البلاد. ورغم أن السياسة الزراعية الوطنية تشجع إنتاج الأغذية، فليس من المنتظر حدوث تحسن ملموس في المدى المتوسط في ما

---

[1] أنظر A. Ortiz (1993 2000 for the Workshop on Nationl Policies and Agro-Farming Development, held at the Institute of Higher Agricultural Studies, in Santiago, D. R. 1993.

يتعلق بتوافر الأغذية في أشد المناطق حرمانا. ويرجع ذلك إلى تآكل التربة في مناطق الحدود، وبالتالي عدم القدرة على إنتاج أغذية كافية.

تحديد مناطق الفقر والسكان المستفيدون

١٥- كان ٥٧ في المائة من سكان الجمهورية الدومينيكية في بداية التسعينات، يعيشون تحت حد الفقر. وفي المناطق الريفية ومناطق الحدود كانت هذه النسبة تتراوح بين ٦١,٣ في المائة و٨٧,٩ في المائة. ويعاني ٤٠ في المائة من الأطفال الصغار من سوء التغذية.

١٦- في عام ١٩٩٢، كان ٢٧,١ في المائة من الأسر الحضرية ترأسها امرأة، بينما كانت هذه النسبة في المناطق الريفية ١٥,٨ في المائة. ورغم فقر الأسر التي ترأسها النساء، فإن هناك شواهد على أنه في الفترة من ١٩٨٦ و١٩٩٢ استطاعت النساء اللوات يرأسن أسرهن أن يحرزن تقدما في الحد من الفقر في أسرهن أكثر مما حققه قرنائهم من الرجال[١]. وترتبط هذه الزيادة في القدرة على القضاء على الفقر بزيادة عدد النساء اللوات يعملن في مصانع المناطق الحرة للتصدير. كما تبين أن المشروعات الصغيرة التي تمارسها الأسر التي ترأسها نساء تتسم بمعدلات مرتفعة لتراكم رأس المال وبفرص أكبر للتوسع في المستقبل[٢]. ويتضح من ذلك أن أية استراتيجية تهدف إلى تقديم المساعدات إلى الأسر الفقيرة التي ترأسها النساء سيكون لها عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع، إذ أنها ستزيد من قدرة الأسر على توليد الدخل وتحسين مستوى معيشتها.

سياسات الحكومة وأولوياتها

السياسات العامة

١٧- خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦، كانت الأهداف الاستراتيجية للحكومة هي: (أ) تحسين أداء القطاع العام وتحديثه؛ (ب) تحقيق مشاركة نشطة ووجود فعال للقطاع الخاص في عملية التنمية؛ (ج) الإسراع بعملية التنمية البشرية؛ (د) استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها بطريقة مستدامة.

١٨- وفي ما بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣ نفذت السلطات الدومينيكية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، مثل إصلاح النظام الضريبي، والنظام المالي، والتعريفات الجمركية. وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين الظروف أمام النمو المستدام وتشجيع استقرار الاقتصاد. وكانت النتائج إيجابية. فقد حققت الإصلاحات معدلات نمو مرتفعة وحدت من التضخم. كما بدأت الحكومة برنامجا طموحا لإصلاح قطاع التعليم. فالأهداف الرئيسية لخطة التعليم التي ستستمر عشر سنوات هي إدخال تحسينات ملموسة على نوعية التعليم الابتدائي، وزيادة فرص الأطفال في الحصول عليه. كما وضعت خطة للإصلاح الاجتماعي مع التركيز على المرأة، وهي خطة تقوم على اتفاق عام بين أهم الزعماء السياسيين وغيرهم

[١] أنظر A Dauhajre et al. (1994), ***Poverty Stabilization in the Dominican Republic***: ***1986-1992***. Economy and Development Foundation. Santo Domingo, PP. 38-40.

[٢] أنظر: J. Aristy Escuder (1995). ***Savings and Productivity of Micro and Small Companies in the Dominican Republic***: An Econometric Analysis. FondoMicro, Santo Domingo.

من ممثلي المجتمع المدني. وهدف خطة الإصلاح الاجتماعي هو إدخال السياسات والبرامج الاجتماعية في استراتيجية للتنمية المتكاملة، لإقامة قاعدة لعملية النمو العادل. وتتركز هذه السياسات في أربعة مجالات للتنمية البشرية المستدامة، هي: النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، والإنفاق الاجتماعي العام، وتحديث الدولة وزيادة كفاءتها، وتدعيم المجتمع المدني.

١٩- وقد استفادت جميع القطاعات السكانية من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت في التسعينات. فقد انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ورغم ذلك فمازالت أعداد الفقراء والفقراء المدقعين تتزايد باستمرار، وعلى الأخص بالقرب من الحدود مع هاييتي وفي المناطق الريفية والعشوائية.

٢٠- ومن بين الأهداف الأساسية للحكومة التي تولت الحكم عام ١٩٩٦، الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق تنمية الموارد البشرية والبنيات الأساسية المادية. وحتى تستطيع الحكومة أن تمول الزيادة في الإنفاق الاجتماعي، فقد قدمت مجموعة من الإصلاحات الضريبية والجمركية مع ميزانية الإيرادات الحكومية وقانون الإنفاق العام. وسبق هذه الإصلاحات زيادة في أسعار الوقود وتوحيد أسعار صرف العملات مع الأسعار السائدة في الأسواق الحرة. وأدى تنفيذ هذه الخطوات المبدئية إلى ارتفاع الأسعار مما قلل من القدرة الشرائية للفئات الفقيرة من السكان. وقد أصدرت الحكومة مؤخرا قانونا يعطي قدرا أكبر من الموارد والاستقلالية الذاتية إلى الحكومات المحلية، الأمر الذي سيعزز من قدرة هذه الحكومات على تنفيذ المشروعات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة مجتمعاتها المحلية.

٢١- وتعطى الأولوية الآن في جميع القطاعات إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فالحكومة تعمل مع فريق المهام المشترك بين وكالات **الأمم المتحدة** المعني بالمرأة وقضايا الجنسين والتنمية، ليضعا برامج تكفل فرصا متساوية وتشجع على مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.

سياسات الأمن الغذائي والمعونة الغذائية

٢٢- شهد عقد الستينات تشكيل لجان ومجالس بغرض تشجيع الأمن الغذائي وتحسين الأحوال التغذوية للسكان. وفي عام ١٩٨٢، أعد مكتب التخطيط الوطني الخطة الوطنية الأولى للأغذية والتغذية، والتي حددت أولويات البلاد واستراتيجياتها وسياساتها في هذين القطاعين. وفي عام ١٩٨٩، أعدت وزارة الزراعة وثيقة بعنوان "الأمن الغذائي: مخططات استراتيجية للمدى القصير والمدى المتوسط".

٢٣- وفي عام ١٩٩٤، شكلت اللجنة الوطنية لإعداد الخطة الوطنية للأغذية والتغذية: ١٩٩٥-٢٠٠١. وتشمل هذه الخطة تحليل حالة الأغذية والتغذية مع مجموعة من السياسات والأعمال التي يجري تنفيذها في البلاد. وتحدد هذه الخطة الأهداف والأغراض وخطة العمل واستراتيجيات التنفيذ اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والصحي.

٢٤- وحتى نهاية الثمانينات كانت السياسات الحكومية للأغذية تنفذ عن طريق المعهد الوطني لتثبيت الأسعار، التي تكفل بيع الأغذية بأسعار مناسبة وتسعى إلى عدم تذبذبها بصورة كبيرة. ولكن الأزمة المالية التي حدثت في الثمانينات قللت من قدرة هذا المعهد على التدخل بشراء الأغذية وبيعها، بسبب التكاليف والخسائر المتعلقة بهذه العمليات. ويتبين ذلك من انخفاض الأغذية التي استوردها المعهد، والتي انخفضت من ٧٨,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ إلى ١١,٣ مليون دولار فقط في ١٩٩٢. فتدخلات المعهد لم تساعد في القضاء على انعدام الأمن الغذائي، إذ أنها لم تضمن في الحقيقة تمكين السكان من ذوي الدخل المنخفض من شراء الأغذية التي يحتاجونها.

٢٥- وينبغي أن تدعم المساعدات التي يقدمها **البرنامج** البرامج ذات الأولوية التي تهدف إلى الحد من الفقر والنهوض باستمرارية البيئة. كما أن التكامل مع البرامج التي تنفذها الحكومة، سوف يزيد من تأثير المساعدات التي يقدمها **البرنامج**: وكمثال، فإن برنامج الإطعام الذي سينفذ في إطار برنامج إصلاح التعليم، سيكون له تأثير أكبر على المستفيدين منه.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

تطورات مساعدة البرنامج للجمهورية الدومينيكية

٢٦- وقعت الحكومة **والبرنامج** في الثامن من أغسطس/ آب ١٩٦٧ اتفاقية أساسية للتعاون، بشأن المساعدات التي يقدمها **البرنامج** إلى مشروع للإسكان، وإلى عمليات طوارئ في ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٦، استؤنف هذا التعاون من خلال مشروعات للتنمية، مازال العمل يجري في بعضها. وقد ركز **البرنامج** جهوده على تحسين الموائل الموجودة في المناطق الريفية والعشوائية حول المدن وتدعيم الإنتاج عن طريق مشروعات للغذاء مقابل العمل، ودعم برنامج التغذية المدرسية. أما المساعدات في حالات الطوارئ فكانت ترتبط أساسا بثورات البراكين وحالات الجفاف الدولية التي تؤثر على الجزيرة في كل سنة، كما أنها تركزت على أشد المناطق فقرا في الجمهورية الدومينيكية.

٢٧- وقد دخلت مساعدة **البرنامج** في إطار برامجي، بهدف زيادة كفاءة استخدام الموارد. فجميع المشروعات الجارية الآن تفيد نفس المناطق الجغرافية والقطاعات الاجتماعية، وهذا ما جلب زيادة ملموسة في التأثير على المجتمعات المحلية التي تتلقى معونة غذائية.

الموارد التي يساهم بها البرنامج

٢٨- في الفترة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٩٦، قدم **البرنامج** سلعا غذائية لتنفيذ ستة مشروعات للتنمية وثلاث عمليات طوارئ، وبلغت قيمتها الإجمالية ٢٢,٥ مليون دولار. كما قدم **البرنامج** منحة من البنود غير الغذائية (مواد بناء، ومعدات زراعية، ومركبات، ومواقد غاز، واسطوانات غاز) بتكلفة بلغت ٠٠٠ ٧٠٠ دولار. ومازالت ثلاثة مشروعات للتنمية تعمل الآن في الجمهورية الدومينيكية، بتكاليف إجمالية على **البرنامج** قدرها ١٤ مليون دولار. وفيما يلي وصف لهذه المشروعات:

(أ) **تنمية أراضي المرتفعات (المشروع رقم ٢٧٨٩ التوسع الأول)** – بتكلفة إجمالية على **البرنامج** قدرها ٢,٢ مليون دولار، وهو يشجع زيادة إنتاج الأغذية، والأنشطة المولدة للدخل، وصيانة التربة، وحماية البيئة، وتجمعات الميله، وتدريب المزارعين على أساليب الزراعة المحسنة وزراعة الغابات. وقد بدأ المشروع عمله في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١، ومن المقرر أن ينتهي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧.

(ب) **تقديم الدعم لعمليات التعمير في مناطق الأكواخ (المشروع رقم ٤٥٤٩)** – بتكلفة إجمالية على **البرنامج** قدرها ٧,٨ مليون دولار، وهو يشجع تحسين وإصلاح المناطق الفقيرة (على الحدود مع هاييتي والأحياء العشوائية حول المدن) عن طريق إنشاء البنيات الأساسية الصحية. كما يدعم تدريب قادة المجتمعات المحلية والنساء في منظمات

محلية، وتدريبهم على أمور الصحة والتغذية بإشراك المستفيدين من المشروع في أشغال المجتمعات المحلية. وتستفيد ١٠٠ ٠٠٠ أسرة من أنشطة الغذاء مقابل العمل من خلال مشاركة أفراد المجتمع المحلي. وينفذ هذا المشروع بمساعدة متطوعي **الأمم المتحدة**/ مشروع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (شبكة عمل المجتمع المحلي) الذي يهدف إلى دعم المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية ومن مشروعات **البرنامج** على امتداد الإقليم الشمالي الغربي من البلاد. وقد بدأ هذا المشروع عمله في مارس/ آذار ١٩٩٤، ومن المقرر أن ينتهي في فبراير/ شباط ١٩٩٩.

(ج) **التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة ومناطق الكساد الاقتصادي (المشروع رقم ٥٢٧٦)** – بتكلفة إجمالية على **البرنامج** قدرها ٥,٧ مليون دولار، وهو يشجع التعليم الأساسي في منطقة الحدود. وتحقق هدف المشروع من تحسين قدرة التلاميذ على الاستيعاب وزيادة معدلات انتظامهم في الدراسة عن طريق توزيع وجبة مدرسية خفيفة ووجبة إفطار بدعم من اتحادات الآباء وأصدقاء المدارس. وقد بدأ المشروع عمله في إبريل/ نيسان ١٩٩٥ ومن المقرر أن ينتهي في مارس/ آذار ١٩٩٨. وهو يفيد ١٠٠ ٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس الابتدائية، نصفهم من البنات.

٢٩- وليس للمعونة الغذائية أى تأثير مثبط على الإنتاج الوطني، حيث أنها لا تتعدى ٢ في المائة من مجموع الإنتاج المحلي. كما أن حجم المعونة الغذائية المستوردة لا يمثل نسبة كبيرة من مجموع الواردات الغذائية. ولم يحدث أى إضرار بالأسواق المحلية وهو ما يبين أن السلع التي يقدمها **البرنامج** تمثل زيادة في استهلاك من يحصلون على المعونة الغذائية. كما أن **البرنامج** قد استبدل بعض الأغذية المقدمة لكي يشتري أغذية منتجة محليا. أما الأشياء التي كان من المستحيل الاستغناء عنها من أجل تنفيذ المشروع بنجاح والتي تستكمل الموارد الشحيحة التي قدمتها الحكومة، فقد اشتريت محليا أو تم استيرادها من الخارج عن طريق وحدة البنود غير الغذائية في **البرنامج**.

فعالية تكاليف إدارة البرنامج

٣٠- ظلت تكاليف **البرنامج** للتشغيل في حدود المستويات الدولية. أما بيع المنتجات بغرض الاستبدال فيجري بالأسعار الدولية بطريقة تجعل هذه الأسعار مساوية دائما أو أعلى من تكاليف السلع تسليم ميناء الوصول. والحكومة هي المسؤولة عن هذه العملية بمشاركة **البرنامج**. كما أن طريقة شراء المنتجات الغذائية المحلية كانت فعالة هي الأخرى. وتتم عمليات البيع والشراء للمنتجات بعطاءات عامة. ولم تتعد خسائر عملية تسليم الأغذية ١ في المائة، تحدث عادة أثناء النقل. وهناك ترتيبات إمدادية لتوزيع الأغذية. وحدث تأخير في الإفراج عن السلع من الجمارك، لأن الأموال الحكومية النظيرة لم تكن جاهزة. وهو نفس السبب الذي أدى إلى تأخير نقل السلع من الميناء إلى مخازن **البرنامج**.

أداء معونة البرنامج وتأثيرها

تنمية الموارد البشرية

٣١- خلال السنوات الخمس الماضية، استفادت نحو ١٩ ٠٠٠ أسرة فقيرة سنويا من المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج لمشروعات الغذاء مقابل العمل. وقام مشروع تنمية المرتفعات بتدريب ٨٧٦ ٣ أسرة. وقد نهض التدريب بالموارد البشرية للمجتمع المحلي وأسفر عن تحسين الأحوال المعيشية للسكان. كما أن المعونة الغذائية ساعدت على انتظام

التلاميذ في مدارسهم بتوزيع حصص فردية على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ تلميذ. وقدمت المشروعات دعما لتعزيز تدريب الآباء وأعضاء الاتحادات المدرسية وقادة المجتمع المحلي الذين حصلوا على تدريب على إصلاح المدارس وصيانتها، والإدارة المالية، وتوزيع الكتب المدرسية، وإعداد الوجبات للتلاميذ وغير ذلك. كما شاركت النساء بصورة كبيرة في الأنشطة التي تستهدف تحسين ظروف الأطفال وفي المسائل المتعلقة بالصحة والتغذية.

توليد الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية

٣٢- تمثل المعونة الغذائية التي تقدم إلى الأسر الفقيرة التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دولار مصدرا مهما لتحويل الدخل. فحصص الأغذية شجعت على استقرار أنماط استهلاك الأغذية عند المستفيدين. وفي المدى المتوسط، أدى التدريب على أساليب الزراعة السليمة ونظافة البيئة إلى زيادة في دخول هذه الأسر وقدرتها الشرائية. وعلى مستوى المجتمع المحلي، كان التحسن في مستوى معيشة المستفيدين ملحوظا، بالإضافة إلى انخفاض معدلات قطع الأشجار وتآكل التربة.

٣٣- وقد شجعت مشروعات **البرنامج** مشاركة المرأة في مشروعات الإنتاج ودورات التدريب، وهو ما يكفل تحسين المرأة لمستوى تعليمها وقدرتها في الحصول على دخل، وهي الخطوة الأولى نحو الحد من سوء تغذية الأطفال. وهكذا يتضح أن مساهمة **البرنامج** تتعدى المساعدة المباشرة.

خلق أصول إنتاجية واجتماعية

٣٤- خلقت أنشطة الغذاء مقابل العمل أصولا إنتاجية واجتماعية لها أهميتها البالغة بالنسبة للمجتمع المحلي. فالواقع أن طريقة الغذاء مقابل العمل سمحت بإصلاح و/ أو بناء الطرق المحلية (١ ٠٩١ كيلومترا) والقناطر (١٩ وحدة) والقنوات (١٦٨ كيلومترا)، وشبكات الري، والسدود الصغيرة، وتحسين المحاصيل وصيانة التربة (٥ ٠١٩ هكتارا من الأراضي) وجدران للحجز (٧ ٠١٣ مترا مكعبا) وصهاريج فضلات (١٣ ٢٢٤) ووحدات سكنية (٤ ٢٩٨) وإصلاح المراكز الاجتماعية والفصول الدراسية (١ ٦٤٥) ودورات المياه (٥ ٨٨٤ وحدة) وشبكات الصرف الصحي (٢٠ ٠٠٦ أمتار من المواسير). وقد حسنت البنيات الأساسية التي أقيمت مؤخرا من القدرة الإنتاجية للمجتمعات المحلية ومن الأحوال المعيشية في المناطق الريفية الفقيرة. كما تزايدت فرص المرأة في الحصول على الأصول الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية بصورة متزايدة.

تنظيم المجتمعات المحلية وتنميتها

٣٥- تحولت أفرقة العمل في المجتمعات المحلية التي شجعتها المشروعات المختلفة إلى تحسن في قدرة هذه المجتمعات على التنظيم ومشاركتها في تصميم أنشطة المشروعات ومتابعتها. في الواقع أن المجتمعات المحلية شاركت في تحديد احتياجاتها الأساسية وهو ما أعطى المشروعات نفسها قوة جديدة.

٣٦- وأدت الدورات التدريبية والحلقات الدراسية العملية والنظرية (٥٥٠ في السنة تقريبا) إلى زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الإدارة الذاتية. فقد تم تشكيل ٧٢٢ اتحادا مدرسيا وتعبئتها للمشاركة في أنشطة المشروعات. وأعضاء هذه الاتحادات مسؤولون عن إدارة الأغذية وتوزيعها وطهيها، بالإضافة إلى بعض المشروعات الصغيرة (زراعة الخضر وتربية الدواجن، وغير ذلك).

٣٧- ولقد اختارت المجتمعات المحلية الأنشطة التي ستقوم بها لتحسين الظروف البيئية. كما أنهم شاركوا بنشاط في التخطيط لمراحل المشروعات وتنفيذها. كما أن الدورات التدريبية لقادة المجتمعات المحلية (٧ ٥٤٩) ضمت عددا كبيرا من النساء (٤ ١٠٥) ممن توسعت معارفهن بصورة كبيرة عن الأمور الصحية والتغذوية ونظافة البيئة.

البيئة

٣٨- حد البرنامج الذي نفذه **برنامج الأغذية العالمي** من سوء استخدام الغابات في الجمهورية الدومينيكية. **فالبرنامج** لم يركز على الحد من الأضرار فحسب، وإنما واجه أسباب تدهور البيئة نفسها. وحدد نظم محسنة للزراعة وضعتها ونفذتها المجتمعات المحلية بأكملها، بدلا من القيام بأنشطة منفصلة يفذها أفراد معدودون وهو ما يعطي نتائج إيجابية للمشروعات تستمر لفترات أطول. كما شجعت هذه المشروعات وسائل لطهي الطعام لا تستنفد الأصول الحرجية، مثل مواقد الغاز التي تستخدم في إعداد الوجبات المدرسية.

٣٩- وتعاون **برنامج الأغذية العالمي** في تطهير شبكة الصرف الصحي، وإصلاح شبكات توزيع المياه، وبناء مساكن جديدة في الأحياء العشوائية، وتوصيل مياه الشرب (١٠٦ ٢٠٠ متر من المواسير) لجزء كبير من السكان ذوي الدخل المنخفض وأقيمت مرافق للصرف الصحي: ٨٨٤ ٥ مرحاضا و٠٠٦ ٢٠ أمتار من مواسير الصرف الصحي. وتركزت هذه الأشغال في ٤٠ حيا سكنيا فقيرا في سانتو دومنغو وغيرها من المدن الكبيرة التي لا تتوفر فيها كميات كافية من مياه الشرب بالإضافة إلى نقص الخدمات الصحية وشبكات الصرف الصحي.

الرصد والتقييم

٤٠- وضعت المشروعات المدعومة من **البرنامج** نظما للرصد تسمح بإدارة هذه المشروعات بكفاءة وتقييم سير العمل فيها نحو تحقيق أهدافها المقررة. وتستخدم هذه الأنظمة لقياس تدفق الموارد المقررة على المشروعات في شكل معونات غذائية والمساهمة بالأموال والأفراد فيها، والأنشطة المنفذة، والمخرجات. وتشمل التقارير التي تقدم بصورة دورية أهم المؤشرات في مناطق المشروعات، مثل الإصحاح البيئي، والتدريب، والأسر المستفيدة، والنساء والأطفال المستفيدين. وعندما تتوافر المعلومات، توضع توصيات بناء عليها لتحسين كفاءة تنفيذ المشروعات.

٤١- وتقر الحكومة بأن التركيز الجغرافي للمشروعات في أشد المناطق فقرا قد زاد من مساهمة المعونات الغذائية لتحسين ظروف معيشة أفراد المجتمع المحلي بصورة فعالة. فمثل هذا التركيز يميل إلى تبسيط أنشطة المتابعة ووسائل توزيع الأغذية. كما أن هناك إقرار بأهمية استبدال الأغذية، كدعم ناجح لتنفيذ المشروعات. وقد ترجمت مساعدات **البرنامج** إلى زيادة في قدرة المستفيدين على توليد الدخل، وبالتالي استمرارية الإنجازات التي تحققها هذه المشروعات.

توجهات مساعدة البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٤٢- ستركز مساعدة **البرنامج** في المستقبل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأشد السكان فقرا، وعلى زيادة الأمن الغذائي من خلال التدخل على مستوى الأسرة بهدف زيادة أمنها الغذائي وفرصها لتوليد الدخل.

٤٣- تشمل أنشطة المشروعات تقديم أغذية ذات محتوى بروتيني عال للحد من حالات نقص البروتين والعناصر الغذائية الدقيقة لدى الأطفال دون سن الخامسة وتلاميذ المدارس الابتدائية. أما أنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية والعشوائية فستظل على أهميتها، وإن كانت هذه الأهمية ستقل عما كانت عليه في الماضي. وستكون الاستراتيجية الأساسية في البرنامج القطري مستقبلا هي المشاركة الإيجابية للسكان، وعلى الأخص النساء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٤٤- وإزاء أهمية تحسين دخول المستفيدين الفقراء من مساعدات **البرنامج**، فإن الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** سيظل هو دعم التنمية المتواصلة لأشد المجتمعات الريفية والحضرية فقرا، مع تنفيذ برامج لتوليد الدخل وخلق فرص عمل، وإيجاد أصول ووسائل للإنتاج، وتنمية الموارد البشرية (دعم الوجبات المدرسية لتلاميذ المدارس الابتدائية وما قبلها). وسيظل البرنامج على استعداد للتعاون في حالات الطوارئ التي تحتاج إلى معونة غذائية كعنصر رئيسي.

أهم عناصر الاستراتيجية التعاونية للبرنامج

٤٥- **مشاركة المجتمع المحلي والاستمرارية:** لابد أن يكون المجتمع المحلي عنصرا نشطا في تحديد مشاكله والحلول الممكنة لها. كما أن اشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار وفي إدارة فوائد المشروعات سيكون لها الأولوية، وهو الأمر الذي سيساعد في زيادة الدخل. ولن تخلق هذه المشروعات أي اعتماد عليها، وإنما ستزيد من قدرة السكان على تحسين ظروف معيشتهم بطريقة متواصلة من خلال جهودهم الذاتية.

٤٦- **المساعدات الفنية:** سيكون التعاون بين **البرنامج** وغيره من منظمات **الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية في تنفيذ المشروعات، عنصر لا غنى عنه. **فالبرنامج** على استعداد لتقديم المساعدات الفنية اللازمة بطريقة متناسقة مع غيره من المنظمات العاملة في مجال التعاون الدولي من أجل تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي للمعونات التي تحصل عليها البلاد. وسيحصل **البرنامج** على دعم من متطوعي **الأمم المتحدة** ليستفيد من مساعداتهم الفنية.

٤٧- **استبدال السلع:** أثبتت التجارب أن آلية استبدال السلع ضرورية لتوسيع تأثير أنشطة المشروعات. فهي التي تسمح بالحصول على منتجات لا غنى عنها لأداء المشروعات، لتستكمل الموارد التي تلتزم بها الحكومة. كما أن هذه الآلية سمحت للمستفيدين بالحصول على الأغذية التي تتفق وما يستسيغونه من طعام، والتي تلبي في نفس الوقت احتياجاتهم من البروتين والسعرات الحرارية. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن استبدال السلع ينبغي أن يتم بأقل ما يمكن من التكاليف الإدارية، وبأدنى قدر من الإخلال بالأسواق الداخلية.

المجموعات المستفيدة وأهم مجالات المساعدة

٤٨- المستفيدون من معونة **البرنامج** هم أسر الفلاحين الفقراء (نحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة) وبالأخص النساء في المناطق الريفية، والنساء اللوات يرأسن أسرهن، والمجموعات التي تعيش في ظروف الفقر المدقع، بالإضافة إلى ١٠٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية. وقد حددت الحكومة محاربة الفقر كهدف رئيسي لها. وينبغي أن يدخل تعاون **البرنامج** ضمن هذا الهدف، بحيث تتوافر الأغذية في المناطق الجغرافية التي يتركز فيها أكثر السكان فقرا وتندر فيها وسائل الإنتاج. ومن بين المناطق الفقيرة المقصودة مناطق الحدود مع هاييتي، والمناطق الجبلية المعزولة، والمناطق الريفية المحرومة، والأحياء العشوائية حول المدن. ولا شك أن خبرة البرنامج في هذه المجالات توضح أن استمرار مثل هذا البرنامج سيساهم في التحسن المستمر في مستوى معيشة هؤلاء السكان.

٤٩- وحتى يتسنى تحديد المجموعات الضعيفة، فستجرى متابعة عمليات حصر الدخل والإنفاق، بجانب بعض الدراسات الخاصة عن الفقر وأحوال المرأة. وستستخدم هذه المعلومات في إعداد المشروعات التي تتمشى مع خطط الحكومة لمحاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

التخطيط القطري للتنمية

٥٠- ستتم برمجة معونة **البرنامج** بطريقة تتسق وبرنامج التنمية الوطني، وهو البرنامج الذي يشمل خطة التنمية الاجتماعية وخطة الأغذية والتغذية الوطنية، وهو البرنامج الذي تنفذه الحكومة الجديدة في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وستقوم مساعدات **البرنامج** على أساس منهج برامجي، يأخذ في اعتباره المعلومات المرتدة من السكان في المناطق المقصودة، بالتنسيق مع الخطط التي يعدها فريق المهام الاقتصادي للحكومة. وسيعطي البرنامج في تعاونه الأولوية للأنشطة التي تحسن كثيرا من ظروف النساء اللوات يرأسن أسرهن. كما أن مساهمة **البرنامج** ستسير في نفس طريق التخطيط الإنمائي في الجمهورية الدومينيكية بالنسبة لأغلب المجموعات الضعيفة في بعض الميادين مثل الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية، وحماية البيئة، وتوليد الدخل، وخلق فرص عمل.

التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والصلة بإعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية

٥١- نسق **البرنامج** أنشطته مع **منظمات الأمم المتحدة** الأخرى مثل: **منظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة في البلدان الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.** وأولي اهتمام خاص بالعمل المشترك بين الوكالات وبتنسيق الجهود التي يقدمها نظام المنسق المقيم. ونموذجا على هذا التنسيق، أنشئت مجموعات بحسب الموضوع لمعالجة مرض الإيدز، وقضايا الجنسين، والمياه، والنظافة العامة، والارتباط بين برامج ومشروعات **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (مثل، مشروع التنمية البشرية المستمرة في إقليم Enriquillo الفرعي) وأنشطة **برنامج الأغذية العالمي**، عن طريق مشاركة شبكة متطوعي **الأمم المتحدة** للعمل في المجتمعات المحلية، والمعهد الوطني للإسكان اللذان سيعملان معا في مناطق جغرافية معينة. وهناك برنامج خاص بالإقليم الشمالي ينفذ الآن عن طريق **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بدعم من الحكومة الإيطالية. والمساعدات التي يقدمها **برنامج الأغذية العالمي** لهذا البرنامج لها أهميتها الخاصة. وهناك أيضا حركة وطنية للحد من معدلات الوفيات أثناء الولادة وبين الأطفال. ويشارك في هذه الحركة **برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة في البلدان الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

٥٢- ويقوم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الآن بإعداد إطار التعاون للفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠١، يحدد دوره بوضوح في الحرب ضد الفقر. كما يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بإعداد استراتيجية تكميلية يستفيد منها بصورة مباشرة أشد قطاعات السكان فقرا. كما يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بإعداد برنامج متوسط المدى أكثر تنسيقا، ويقوم بتنسيق هذا البرنامج مع **منظومة الأمم المتحدة**، وعلى الأخص الجماعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات. وقد شارك البرنامج في مشروعات يدعمها **مصرف التنمية في البلدان والبنك الدولي**، بتقديم المعونة الغذائية كمدخل تكميلي للمعونة المالية التي يقدمها **المصرف والبنك**. كما استخدمت المعونة الغذائية كعنصر يزيد من سلامة المشروعات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

٥٣- ويقابل **البرنامج** منظمات غير حكومية ممتازة. فقد نجحت مشروعات **البرنامج** التي نفذتها منظمات غير حكومية بسبب خبرة هذه المنظمات في المجالات والأنشطة التي تقوم بها، وبسبب نظم المتابعة والتقييم.

٥٤- والتزمت الحكومة الحالية بإعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية، الأمر الذي سيشكل إطارا لتعاون فعال من جانب **الأمم المتحدة** نحو السياسة الإنمائية للجمهورية الدومينيكية.

الموارد اللازمة للبرنامج القطري

٥٥- تشير التقديرات إلى أن **البرنامج** سيحتاج خلال السنوات الخمس (١٩٩٨ – ٢٠٠٢) موارد تقدر بنحو ٧,٥ مليون دولار، بينما ستأتي الموارد الأخرى من الأموال الحكومية النظيرة ومن الجهات المانحة الخارجية. وستراعي الأنشطة في مجال الموارد الطبيعية الخطة الخضراء الجديدة التي قدمتها الحكومة. فهذه الخطة تسعى إلى حماية الموارد الطبيعية وإحيائها واستمرارها. ولذا فإن المشروع رقم ٢٧٩٨ (التوسع الأول) – "تنمية أراضي المرتفعات" والذي يوشك على الانتهاء، سوف يتم تمديده ليحقق هذه الأغراض. كما ينتظر تمديد المشروع رقم ٥٢٧٦ – "التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة ومناطق الكساد الاقتصادي" ينتظر أن يمدد هو الآخر لثلاث سنوات اعتمادا على الإنجازات التي حققها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** ينوي صياغة مشروع متكامل من أجل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة.

أهم القضايا والمخاطر

٥٦- من المشكلات الأساسية التي حدثت بسبب قصور الميزانية في الماضي، عدم توفير الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للمشروعات. وأساء ذلك إلى أداء المشروعات في الماضي، وقد تكون له نتائج سلبية في المستقبل. فعدم وجود موارد كافية في الميزانية لنقل المنتجات من الموانئ إلى المخازن كانت له آثاره السلبية على **البرنامج**. ولكن الحكومة الجديدة تزيد من قدراتها المالية لكي تتحمل نصيبها في التكاليف، وللإسراع بتنفيذ المشروعات. وقد أبدت السلطات الجديدة رغبتها في التعاون مع مشروعات **البرنامج** بطريقة أكثر إيجابية.

الملحق الأول

مؤشرات مختارة عن الجمهورية الدومينيكية			
	١٩٨٤	**١٩٩٠**	
مجموع الفقراء (النسبة المئوية)	٣٩,٢	٥٧,٠	
الحضر	٢٧,٤	٥٣,١	
الريف	٥١,٦	٦٢,٢	
		متوسط ١٩٨٩-١٩٩٤	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)		١ ٣٢٠,٠	
	١٩٨٥	**١٩٩٠**	**١٩٩٤**
الإنفاق الاجتماعي الحكومي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٤,٦	٤,٧	٦,٧
	١٩٨٥	**١٩٩٠**	**١٩٩٤**
المرتب الشهري الأساسي (بالدولارات)	١١٣,٠	١٠٤,٨	١١٧,٥
الحبوب الأساسية	**١٩٧٥-١٩٧٠**	**١٩٨٥-١٩٨٠**	**١٩٩٤-١٩٨٩**
مجموع الواردات (بالألف طن)	٢٢٦	٤٢٦	٩٦١
معونات غذائية (بالألف طن)	١٦	١٠٧	٧
نصيب الفرد من إنتاج الحبوب (١٠٠=١٩٨٧)	١٠٨	١٠١	٩٩
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	٢١,٥	١٩,٧	١٤,٩

الملحق الثاني

التوزيع المقرر للأغذية (١٩٩٨-٢٠٠٢) (بالأطنان)						
النشاط	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المتوسط
إصلاح الأحياء العشوائية	٢ ٤٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٨٠
تغذية الأطفال دون سن الخامسة وفي المدارس الابتدائية	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠
صيانة التربة وإحياء الزراعة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
المجموع	**٤ ٦٠٠**	**٤ ٢٠٠**	**٤ ٢٠٠**	**٤ ٢٠٠**	**٤ ٢٠٠**	**٤ ٢٨٠**

الملحق الثالث

عدد المستفيدين المباشرين						
النشاط	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المتوسط
إصلاح الأحياء العشوائية	٥٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
تغذية الأطفال دون سن الخامسة وفي المدارس الابتدائية	١٠٠ ٠٠٠	٩٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
صيانة التربة وإحياء الزراعة	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
المجموع	**١٦٠ ٠٠٠**	**١٥٠ ٠٠٠**	**١٤٥ ٠٠٠**	**١٣٥ ٠٠٠**	**١٣٠ ٠٠٠**	**١٤٤ ٠٠٠**